

Distr.: General
3 August 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 75 (ب) من جدول الأعمال المؤقت**

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان،
بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق
الإنسان والحريات الأساسية

تعزيز دور الأمم المتحدة في زيادة إجراء انتخابات دورية ونزيهة وتشجيع إرساء الديمقراطية

تقرير الأمين العام

موجز

يناقش الأمين العام في هذا التقرير ما طرأ من مستجدات في مجال المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة منذ صدور تقريره السابق (A/74/285). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، من 1 آب/أغسطس 2019 إلى 31 تموز/يوليه 2021، قدمت الأمم المتحدة المساعدة إلى أكثر من 60 دولة عضوا، إما بناء على طلب منها أو بناء على تكليف صادر عن مجلس الأمن.

ويبرز التقرير مساهمات كيانات الأمم المتحدة المتعددة المشاركة في تقديم المساعدة الانتخابية، والتقدم المحرز في ضمان مزيد من التماسك والاتساق والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، والجهود المبذولة لتعزيز التعاون والشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك مع الجهات الأخرى التي تقدم المساعدات الدولية.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في 1 أيلول/سبتمبر 2021.

** A/76/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق



وتقرض جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تحديات كبيرة على الدول الأعضاء التي تضطر إلى اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان ينبغي المضي قدماً في إجراء الانتخابات المقررة وكيفية المضي قدماً فيها، والتعامل مع مسائل معقدة ذات صلة بالاعتبارات القانونية والتقنية والسياسية وحقوق الإنسان والصحة العامة. وعلى الصعيد العالمي، وجّهت الأزمة الانتباه إلى هشاشة الأسس التي تستند إليها مصداقية الانتخابات، وهي الثقة في المؤسسات الانتخابية، والقيادة السياسية المتحلّية بحسّ المسؤولية، والإطار التنظيمي الذي يحظى بدعم سياسي واسع النطاق، والعمليات الشاملة للجميع وغير التمييزية التي تتيح إعطاء المواطنين صوتاً مجدياً. غير أن ذلك أتاح للدول الأعضاء فرصة للتفكير في العوامل التي توهن تلك الأسس، وكيفية توطيدها، وكيفية تعزيز مرونة المؤسسات والعمليات الانتخابية الوطنية.

وما زالت الانتخابات تُظهر تأثير المرشحين والقادة السياسيين القوي على الخطاب العام وعلى تصورات أتباعهم. ولا تعني القيادة السياسية المتحلّية بحسّ المسؤولية تجاهل حالات المخالفات أو الأخطاء المحتملة، أو عدم اتباع السبل القانونية لتسوية المنازعات. وينبغي للقادة أن يدركوا أن سعيهم عمداً إلى التشجيع على الشك في الانتخابات، دون أدلة ملموسة، يمكن أن يؤدي إلى تمزّق نسيج العمليات الديمقراطية لمدة طويلة. ويعرض التقرير سبلاً تتيح للمرشحين وغيرهم من القادة السياسيين الاتفاق بموجبها على معايير القيادة والسلوك على نحو يتسم بحسّ المسؤولية، أو الالتزام بها طواعية، أثناء العمليات الانتخابية، بما في ذلك فيما يتعلق بالأنشطة الإلكترونية.

ولم يُحرز تقدم كافٍ في مجال المساواة بين الجنسين، على الرغم من الزيادة التي طرأت على عدد النساء المنتخبات أو المعيّنات في مناصب صنع القرار. ولا يزال التعجيل بمشاركة المرأة في الحياة العامة مشاركة كاملة وفعالة يمثل أولوية من أولويات المنظمة، ولكنه يتطلب التزاماً متجدداً بتحقيق توازن بين الجنسين بنسبة 50/50 على جميع مستويات المناصب المنتخبة ومنع العنف ضد المرأة في مجال السياسة. ويناقش التقرير اعتبارات هامة أخرى تتصل بالعمليات الانتخابية الشاملة للجميع، بما في ذلك مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة، والشباب، والشعوب الأصلية، والمجتمع المدني.

وإن تأثير الاضطرابات المناخية والبيئية على العمليات الانتخابية، التي لوحظت حالات منها بالفعل، قد يخلق صعوبات قانونية وسياسية وتشغيلية تحد من قدرة الأفراد المتضررين على ممارسة حقهم في التصويت. وهذه التحديات الناشئة يمكن التصدي لها بطرق مختلفة تشمل الاستناد إلى البيانات لفهم آثار ومخاطر المناخ المحتملة، والتشاور الواسع النطاق قبل حدوث الأزمة بوقت كافٍ.

أولا - مقدمة

1 - يقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 158/74، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن حالة الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء للحصول على المساعدة الانتخابية، وعما يبذله من جهود لتعزيز دعم المنظمة عملية إرساء الديمقراطية في الدول الأعضاء، منذ صدور التقرير السابق عن هذا الموضوع (A/74/285).

2 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، من 1 آب/أغسطس 2019 إلى 31 تموز/يوليه 2021، واصلت المنظمة الاستجابة لطلبات المساعدة الانتخابية الواردة من الدول الأعضاء، بما في ذلك خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وذلك بتعديل طرائق عملها والتكيف مع احتياجات الدول الأعضاء، حسب الاقتضاء.

3 - وعلى غرار فترات الإبلاغ السابقة، قدمت الأمم المتحدة الدعم في المقام الأول في شكل مساعدة تقنية ومبادرات لتعزيز قدرة السلطات الانتخابية الوطنية. وساعدت الأمم المتحدة 63 دولة وإقليماً على إجراء الانتخابات، بناءً على طلب منها أو على تكليف صادر عن مجلس الأمن، عن طريق مجموعة متنوعة من أنشطة المساعدة التي ورد وصفها في هذا التقرير. ويتضمن التقرير أيضاً ملاحظات عامة بشأن الفرص المتاحة للدول الأعضاء والتحديات التي تواجهها فيما يخص الانتخابات والمساعدة الانتخابية. ويتضمن المرفق الأول قائمة بأسماء الدول والأقاليم التي قدمت فيها الأمم المتحدة مساعدة انتخابية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويتضمن المرفق الثاني أمثلة مختارة عن أنشطة المساعدة المذكورة، ويتضمن المرفق الثالث خريطة توضح الدول والأقاليم التي قدمت إليها الأمم المتحدة مساعدة انتخابية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ثانياً - المساعدة الانتخابية التي قدمتها الأمم المتحدة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير

ألف - الولايات

4 - في عام 1991، وضعت الجمعية العامة إطاراً للمساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة، واستمر تطور هذا الإطار ولا يزال يشكل أساس عمل الأمم المتحدة في هذا الميدان. ولا تقدم المنظمة المساعدة إلا بناءً على طلب محدد من الدولة العضو المعنية أو بناءً على تكليف صادر عن مجلس الأمن أو الجمعية العامة. وقبل الاتفاق على المساعدة وتقديمها، تجري الأمم المتحدة تقييماً لاحتياجات وقدرات الدولة العضو المعنية لضمان أن يكون نوع الدعم الذي تقدمه ومعايير وطرائقه مصممة خصيصاً لتناسب السياق المحدد. ولقد كررت الجمعية العامة في عدة مناسبات تأكيد أن المساعدة يجب أن تتسم بالموضوعية وعدم التحيز والحياد والاستقلالية، مع إيلاء الاحترام الواجب للسيادة الوطنية. وأكدت أيضاً مرة أخرى عدم وجود نموذج وحيد للديمقراطية، وأن المسؤولية عن تنظيم الانتخابات تقع على عاتق الدول الأعضاء.

5 - ودأبت الجمعية العامة، منذ دورتها الرابعة والأربعين، على النظر في مسألة زيادة فعالية مبدأ إجراء انتخابات دورية ونزيهة، بما في ذلك ما يتصل بتقديم الأمم المتحدة المساعدة الانتخابية. ومنذ فترة قريبة جداً، أوصت الجمعية العامة في قرارها 158/74 أن تواصل الأمم المتحدة تقديم المشورة الفنية وغيرها من أشكال المساعدة إلى الدول والمؤسسات الانتخابية التي تطلبها، من أجل تعزيز عملياتها الديمقراطية، آخذة في الاعتبار أنه يجوز للمكتب ذي الصلة توفير مساعدة إضافية في شكل وساطة ومساعد حميدة، بناءً على طلب الدول الأعضاء.

6 - وفي عام 1991، عيّن الأمين العام، بموافقة الجمعية العامة، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية منسقاً لشؤون المساعدة الانتخابية. ومنذ ذلك العام، استمر تزايد الكيانات المشاركة في الأنشطة الانتخابية. وفي مجال يضم جهات فاعلة متنوعة تابعة للأمم المتحدة، أكدت الجمعية العامة مرارا أهمية التماسك والاتساق على نطاق المنظومة في مجال تقديم المساعدة الانتخابية، وأكدت من جديد الدور القيادي الذي يؤديه المنسق في هذا الصدد. وبناء على ذلك، يتحمل المنسق مسؤولية وضع السياسات المتصلة بالمساعدة الانتخابية، والبت في بارامترات المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة في دولة عضو معينة تطلبها، وتجهيز قائمة وحيدة بأسماء خبراء العمليات الانتخابية الذين يمكن نشرهم بسرعة عند الحاجة لدعم أي نشاط من الأنشطة المتعلقة بتقديم المساعدة، وفقا للتكليف الصادر عن الجمعية العامة. واعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2019، وفي إطار إعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن في الأمم المتحدة، أصبح وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام هو المكلف بأداء دور منسق شؤون المساعدة الانتخابية.

7 - وتقدم شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام الدعم إلى المنسق. وتضطلع الشعبة بمسؤولية إجراء تقديرات للاحتياجات الانتخابية بناء على طلبات الدول الأعضاء وبالتشاور مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتصدر الشعبة توصيات ببارامترات العمل في المسائل المتصلة بالمساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة، وتسدي المشورة بشأن تصميم عناصر البعثات الانتخابية أو مشاريع المساعدة. وتدير الشعبة أيضا القائمة الوحيدة لخبراء العمليات الانتخابية، وتحفظ الذاكرة المؤسسية للمنظمة في هذا المجال بالتعاون مع وكالات منظومة الأمم المتحدة. وبالنسبة إلى المنسق، تقدم الشعبة إلى جميع كيانات الأمم المتحدة المشاركة في المساعدة الانتخابية التوجيه السياسي والتقني، بما في ذلك التوجيه فيما يتصل بالسياسات والممارسات الجيدة. وعند الاقتضاء، تقدم الشعبة الدعم إلى الأمين العام ومبعوثيه، وإلى البعثات السياسية وبعثات حفظ السلام، لمنع نشوب الأزمات الانتخابية وإدارتها وتسويتها. كما تبني الشعبة شراكات مع المنظمات الإقليمية والحكومية الدولية الأخرى المشاركة في الانتخابات. ولم تتغير هذه المهام بعد إصلاح ركيزة السلام والأمن في الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

8 - وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الهيئة الرئيسية في المنظمة التي تقدم الدعم للمؤسسات الانتخابية والهيئات الانتخابية المعنية الأخرى عبر بناء الشراكات والأطر والعمليات القانونية، والدعم للانتخابات التي تجري خارج سياق البعثات. ولقد طلبت الجمعية العامة، في قرارها 164/72، إلى البرنامج الإنمائي أن يواصل برامجه المتعلقة بتقديم المساعدة في مجال الحكم الديمقراطي بالتعاون مع المنظمات الأخرى ذات الصلة، ولا سيما تلك التي تعمل على تعزيز المؤسسات الديمقراطية والروابط بين المجتمع المدني والحكومات. والمساعدة الانتخابية جانب من جوانب عمل إدارة البرنامج الإنمائي دعما لبرنامج التنمية المستدامة لعام 2030.

9 - وفي سياق البعثات، تقدم المساعدة الانتخابية بصفة عامة عن طريق عناصر البعثات الميدانية تحت رعاية إدارة عمليات السلام وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، ويكون ذلك غالبا بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتقدم العناصر العسكرية والشرطية في بعثات حفظ السلام الدعم لأجهزة إنفاذ القانون الوطنية في توفير الأمن للعمليات الانتخابية. وتُقدّم جميع أشكال المساعدة في سياقات حفظ السلام، وبناء السلام، والبعثات السياسية الخاصة، بأسلوب متكامل تماما منذ البداية، سواء أكانت البعثة متكاملة هيكليا أم لم تكن. وتُقدّم المساعدة الانتخابية تحت السلطة العامة التي يملكها الممثل الخاص للأمين العام أو رئيس البعثة.

ويضمن ذلك اتساق الخطاب الذي توجّهه كيانات الأمم المتحدة التي تقدم المساعدة الانتخابية إلى الدولة العضو، ومنع ازدواجية الجهود، وكفالة استخدام الموارد المتاحة على النحو الأمثل.

10 - وفي خارج سياقات البعثات، يتولى المنسقون المقيمون توفير القيادة الاستراتيجية ويسرون تنسيق واتساق المساعدة الانتخابية التي تقدمها أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وعند الاقتضاء، يمكن للمنسقين المقيمين أن يبذلوا الجهود في مجال الدبلوماسية الوقائية والمساعي الحميدة في سياق العمليات الانتخابية، وأن ينسقوا التحليلات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة لإدماج الأولويات الانتخابية في العمليات الإنمائية الجارية بقيادة البلدان، حسب الطلب. وحققت إصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي اعتُمدت في عام 2019 أوجه تآزر مع هيكل المساعدة الانتخابية الحالي. وفي نحو 50 دولة من الدول الأعضاء، يتلقى المنسقون المقيمون الدعم من مستشاري السلام والتنمية المنششرين في إطار برنامج مشترك بين إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام والبرنامج الإنمائي بشأن بناء القدرات الوطنية على منع نشوب النزاعات. ويساعد المستشارون المنسقون المقيمون على وضع نهج تعاونية لمنع نشوب النزاعات عن طريق تمكين أصحاب المصلحة الوطنيين، وهياكل السلام الوطنية، ودعم آليات الحوار الشامل للجميع والتماسك الاجتماعي.

11 - وتتولى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أنشطة الرصد والإبلاغ بشأن حماية حقوق الإنسان في سياق الانتخابات، وتشارك في أنشطة الدعوة لاحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في مثل هذه السياقات. وتقدم المفوضية أيضاً المشورة التقنية والمساعدة على بناء القدرات لكفالة امتثال القواعد والمؤسسات المحلية للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

12 - وتعمل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) على القضاء على التمييز ضد النساء والفتيات، وتمكين المرأة، وتحقيق المساواة بين المرأة والرجل بوصفهما شريكين في التنمية وفي حقوق الإنسان والعمل الإنساني والسلام والأمن، وبوصفهما مستفيدين من هذه الأمور. وفي إطار هذا التكليف، ومن خلال وظائف الدعم المعيارية التي تؤديها هيئة الأمم المتحدة للمرأة والأنشطة العملية التي تضطلع بها، توفر الهيئة التوجيه والدعم التقني للدول الأعضاء، بناءً على طلبها، فيما يتصل بالمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وحقوق المرأة، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وتعزز الهيئة المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في العمليات الانتخابية، وتوفر التدريب والمشورة في هذه المجالات. والهيئة مكلفة أيضاً بأداء دور قيادي فيما يتصل بمساءلة منظومة الأمم المتحدة عن أعمالها المتصلة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبتنسيق تلك المساءلة وتعزيزها.

13 - وتعمل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على تعزيز ودعم حرية التعبير، وحرية الصحافة، وسلامة الصحفيين، والوصول إلى المعلومات. وتهدف اليونسكو إلى دعم تطوير التغطية الإعلامية المنصفة والأمانة والمهنية باعتبارها عناصر مهمة للديمقراطية، بوسائل تشمل بناء قدرات الإعلاميين، والهيئات التنظيمية المشرفة على وسائل الإعلام، وقوات الأمن، وصناع السياسات. وتدعم أيضاً مبادرات تهدف إلى توفير المعلومات والتدريب على تقصي الحقائق وتعزيز التفكير النقدي لدى المواطنين.

14 - وتوجد كيانات عديدة أخرى في منظومة الأمم المتحدة تشارك في الأنشطة الانتخابية، أو يتصل تكليفها أو مجال تركيزها بالمسائل الانتخابية. فإدارة الدعم العملياتي تقدم خدمات الدعم الإداري واللوجستي لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة وغيرها من أشكال الوجود الميداني. ويقدم مكتب الأمم

المتحدة لخدمات المشاريع، بالشراكة مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، الدعم في تنفيذ الأنشطة الانتخابية في سياق البعثات، بما في ذلك في مرحلة ما بعد النزاع، وخارج سياق البعثات. ويعمل برنامج متطوعي الأمم المتحدة على إدماج الموظفين المؤهلين والمتحفزين جدا في المشاريع الانتخابية وفي العناصر الانتخابية لعمليات السلام، مع تعزيز قيمة الإدماج من خلال العمل التطوعي، لا سيما في صفوف النساء والشباب والفئات المهمشة. ويمكن لصندوق بناء السلام أن يدعم البلدان في تهيئة بيئة مؤاتية لإجراء انتخابات سلمية، أو أن يدعم، في سياق الانتخابات المطعون بها، تهدئة حدة التوترات وتخفيف حدة العنف بتشجيع الحوار والمشاركة. ويدعم صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية مشاريع تسهم في تعزيز قدرة المجتمع المدني على التعبير عن آرائه، واحترام حقوق الإنسان، وتشجيع مشاركة كل المجموعات في العمليات الديمقراطية. ويدعم الصندوق مشاريع المجتمع المدني في مثل هذه العمليات، بما في ذلك الرصد والتدريب، وكذلك التثقيف والتوعية. وتوفّر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الحماية الدولية وتبحث عن حلول دائمة لصالح اللاجئين، بوسائل تشمل تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء على تيسير مشاركة اللاجئين في العمليات الانتخابية حيثما يكون ذلك لازماً ومناسباً. وتقدم المنظمة الدولية للهجرة، وهي المنظمة الحكومية الدولية الرائدة في مجال الهجرة، الدعم في تنفيذ برامج التصويت خارج البلد لصالح اللاجئين وملتسمي اللجوء والمهاجرين.

باء - أنشطة المساعدة الانتخابية

15 - هيمنت على الفترة المشمولة بالتقرير جائحة كوفيد-19 والتحديات الهائلة التي فرضتها. وعملت الأمم المتحدة طوال هذه الفترة على الحفاظ على دعمها للدول الأعضاء في إدارة عملياتها الانتخابية بطريقة موثوقة ومهنية وغير منحازة وشفافة، وفي الامتثال للمبادئ الديمقراطية المتمثلة في الاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين والالتزامات الدولية الأخرى. وأظهرت المنظمة مرونة في محاولة تلبية احتياجات الدول الأعضاء، والتكيف مع ظروف الجائحة، بما في ذلك تلبية طلبات المساعدة الانتخابية الجديدة بإجراء تقييمات الاحتياجات عن بعد وبالعامل شخصياً، بحسب السياق والشروط الصحية المحددة. وبقي موظفو الانتخابات في البلدان، قدر الإمكان، لدعم السلطات الانتخابية في تعديل تخطيط العمليات وضمان استمرارية تسيير العمليات الانتخابية. وقدمت المنظمة أيضاً المساعدة على التخفيف من مخاطر جائحة كوفيد-19 أثناء الانتخابات، بما في ذلك تقديم المشورة بشأن إجراءات الاستجابة لمتطلبات الصحة العامة وتقديم الدعم لشراء لوازم الصحة والسلامة، مثل معدات الوقاية الشخصية.

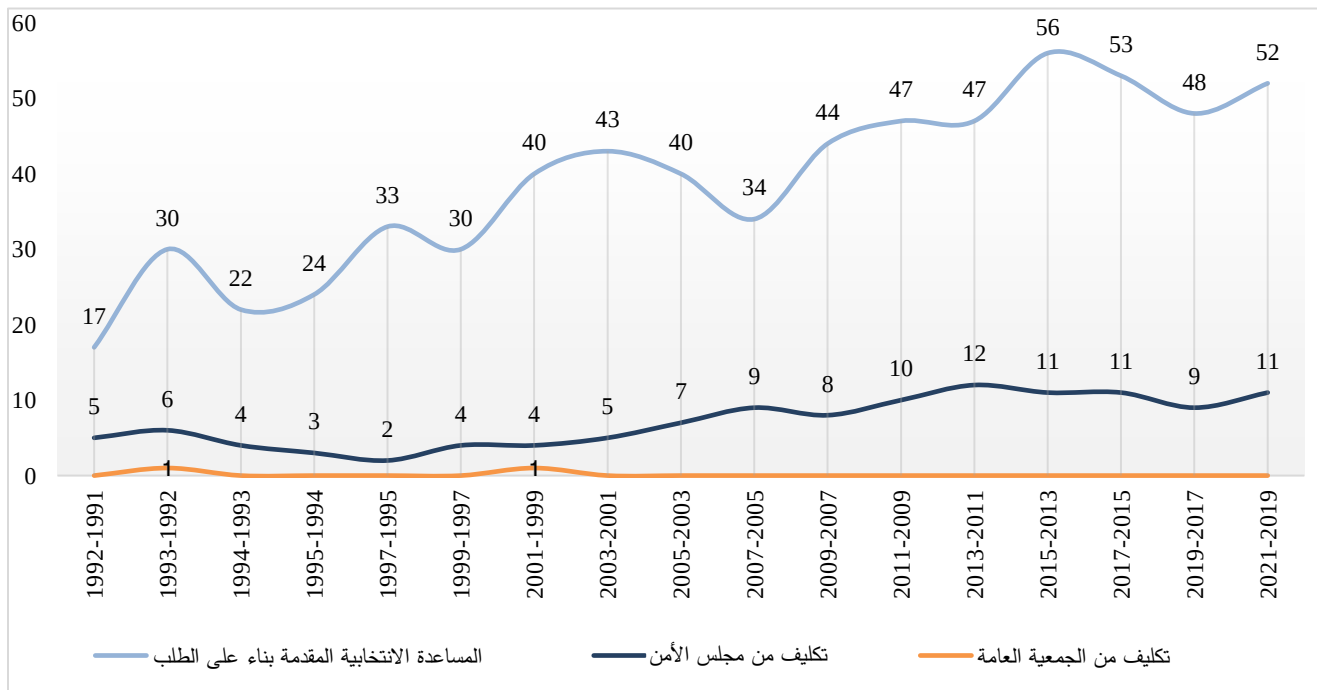
16 - ولا تزال تجربة الأمم المتحدة تشير إلى أنه رغم أهمية الكفاءة المهنية في إدارة الانتخابات والالتزام بالمعايير الدولية بوصفهما عنصرين أساسيين في أي عملية انتخابية، فإن الثقة في الانتخابات تتشكل أيضاً في السياق السياسي الأوسع نطاقاً الذي يتجاوز مجرد السمات التقنية. وأبرزت الجائحة الصلات بين الجوانب التقنية والسياسية للانتخابات، حيث يتعين على الدول الأعضاء إدارة الانتخابات المقررة عن طريق اعتماد تغييرات في الإجراءات وتعديل الجداول الزمنية، بل وتأجيل الانتخابات في بعض الحالات. وساعدت الأمم المتحدة الدول الأعضاء، حسب الاقتضاء وبناء على الطلب، على خلق بيئة مؤاتية لإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية عن طريق بذل المساعي الحميدة ودعم الحوار السياسي وأنشطة التيسير والوساطة. وفي أغلب الأحيان، بُذلت تلك الجهود بالتعاون مع الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية والجهات الفاعلة الأخرى.

17 - ولا تنظم الأمم المتحدة عملية انتخابية أو تصديقها أو تشرف عليها أو تراقبها ما لم يصدر تكليف محدد بذلك من مجلس الأمن أو الجمعية العامة، ويندر صدور تكليف بهذا النوع من أنواع المساعدة. وفي الحالات التي تطلب فيها دولة عضو تمرّ بمرحلة حرجية من حياتها السياسية وجود الأمم المتحدة في العملية الانتخابية، يجب أن يتوفّر في الدولة تأييد شعبي واسع لأداء الأمم المتحدة هذا الدور.

18 - والمساعدة التقنية هي أكثر أشكال المساعدة التي تطلبها الدول الأعضاء وتقدمها الأمم المتحدة. ومنذ عام 1991، قدمت الأمم المتحدة المساعدة الانتخابية إلى 114 دولة عضواً. ويبين الشكل الأول عدد الدول والأقاليم التي تلقت مساعدة انتخابية من الأمم المتحدة منذ عام 1991.

الشكل الأول

عدد الدول والأقاليم التي تلقت مساعدة انتخابية من الأمم المتحدة في السنوات 1991-2021، بحسب كل فترة سنتين



المصدر: تقارير الأمين العام.

جيم - التعاون والتنسيق ضمن منظومة الأمم المتحدة

19 - أكدت الجمعية العامة في أحيان كثيرة ضرورة التنسيق الشامل بين كيانات الأمم المتحدة تحت رعاية منسق شؤون المساعدة الانتخابية، وكررت ذلك آخر مرة في قرارها 158/74. ويتقدم المشورة والدعم إلى المنسق، تواصل شعبة المساعدة الانتخابية أداء دور قيادي في وضع سياسات المساعدة الانتخابية على نطاق المنظومة، بالتشاور مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وعلى سبيل المثال، شرعت الشعبة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في إجراء تحديث شامل لسياسات المساعدة الانتخابية الحالية. ويسرت أيضاً اعتماد إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب التنسيق الإنمائي توجيهات مشتركة توضح دور كل من المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة والممثلين المقيمين التابعين للبرنامج الإنمائي في توفير الدعم الانتخابي. ويهدف التصدي للوباء، وضعت الشعبة وبرنامج الأمم المتحدة

الإنمائي، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، إرشادات تنفيذية لموظفي الأمم المتحدة بشأن دعم الانتخابات خلال جائحة كوفيد-19.

20 - وواصلت كيانات الأمم المتحدة المعنية بالمسائل الانتخابية مناقشة مسائل السياسات الداخلية من خلال الآلية المشتركة بين الوكالات لتنسيق المساعدة الانتخابية، التي تتولى شعبة المساعدة الانتخابية عقد اجتماعاتها ورئاستها. وهذا هو المنبر الذي أنشئ لتبادل المعلومات وتنسيق الأنشطة الانتخابية ووضع سياسة الأمم المتحدة الانتخابية.

21 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، استضافت شعبة المساعدة الانتخابية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدعم من كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، اجتماعاً عالمياً على الإنترنت ضم كبار مستشاري الأمم المتحدة في شؤون الانتخابات وكبار المستشارين التقنيين لمناقشة الاتجاهات والتحديات والفرص المتصلة بنهج المنظمة وتقديم المساعدة الانتخابية، بما في ذلك في سياق التحديات التي تفرضها الجائحة.

22 - وظلت قائمة الأمم المتحدة الوحيدة لخبراء العمليات الانتخابية تُستخدم لتلبية الاحتياجات من الموظفين في العمليات الميدانية التي تجريها الأمانة العامة والكيانات المشاركة الأخرى، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويمكن إيفاد أولئك الخبراء من مختلف المستويات على وجه السرعة لدعم العمليات الانتخابية في الدول الأعضاء التي تطلب المساعدة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أطلقت الأمم المتحدة حملة عالمية لتوسيع نطاق القائمة وتنويع عضويتها. وأدت هذه المبادرة إلى زيادة عدد الخبرات بنسبة 25 في المائة، وبلغ مجموع عدد الخبراء المدرجة أسمائهم في القائمة 1 373 خبيراً، ولكن النساء لا يمثلن سوى 33 في المائة من هذا المجموع.

دال - التعاون مع المنظمات الأخرى

23 - عملت شعبة المساعدة الانتخابية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة على تعزيز الشراكات، والتشجيع على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتأكدت من وضع ترتيبات عمل مناسبة مع المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية المشاركة في أنشطة المساعدة الانتخابية. واستخدمت المنظمة المنابر الافتراضية لإجراء التدريبات ودعم جهود بناء القدرات بعد أن أعاقَت الجائحة تنظيم التدريبات التي تتطلب الحضور شخصياً. فعلى سبيل المثال، عقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشعبة المساعدة الانتخابية عدة ندوات عالمية على شبكة الإنترنت تناولت التحديات الملحة التي فرضتها جائحة كوفيد-19 خلال الانتخابات. وشارك في هذه الأحداث الافتراضية مئات من المشاركين، من بينهم مسؤولون ومهنيون معنيون بشؤون الانتخابات، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، وممثلو المنظمات الإقليمية، ومسؤولون حكوميون، لتبادل الخبرات في مجال إجراء الانتخابات وتبادل الأفكار بشأن كيفية تعزيز العمليات الانتخابية في المستقبل.

24 - ودعمت المنظمة جامعة الدول العربية لتحسين قاعدة بياناتها الانتخابية وحفظ ذاكرتها المؤسسية، وساعدتها على تنظيم دورات تدريبية افتراضية بشأن المسائل الجنسانية والانتخابات وتنظيم ثالث ملتقى للإدارات الانتخابية في الدول العربية. كما ساعدت الأمم المتحدة المنظمة العربية للإدارات الانتخابية على اتخاذ تدابير الاستجابة في سياق جائحة كوفيد-19. وتدعم الأمم المتحدة الاتحاد الأفريقي لوضع إطار للمساعدة الانتخابية التقنية للدول الأعضاء في الاتحاد.

25 - وحافظت الأمم المتحدة على شراكاتها الطويلة الأمد مع منظمات إقليمية ومنظمات حكومية دولية أخرى، بما في ذلك مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومنظمة التعاون الإسلامي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والكونغولث، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، وكذلك العديد من المنظمات غير الحكومية الناشطة في الساحات الإقليمية والدولية.

26 - وواصلت الأمم المتحدة دعم برامج تنمية القدرات الانتخابية وتقاسم المعارف على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وشملت المساعدة المقدمة إلى شبكة ACE للمعارف الانتخابية تحديث المواضيع المستخدمة كمورد أساسية لموظفي الانتخابات والمهنيين المعنيين بشؤون الانتخابات في جميع أنحاء العالم. وواصلت المنظمة أيضا دعمها مشروع بناء الموارد في مجال الديمقراطية وشؤون الحكم والانتخابات بتقديمها المساعدة لتحديث الوحدات المتصلة بإدارة يوم الانتخابات وإدارة النتائج والأطر القانونية الانتخابية. وتشير دراسة استقصائية حديثة أجراها شركاء في برنامج بريدج المعني ببناء الموارد في مجال الديمقراطية وشؤون الحكم والانتخابات إلى أن المشاركين استفادوا كثيرا من دورات التدريب التي نُظمت في إطار برنامج بريدج، وأن البرنامج قد أثر تأثيرا إيجابيا في طريقة أداء منظماتهم المهام المتصلة بالانتخابات.

27 - وواصلت المنظمة أيضا دعم إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات، الذي احتُفل به في الأمم المتحدة عام 2005. وهذا الإعلان، الذي أقرته حتى الآن 56 منظمة في جميع أنحاء العالم، لا يزال يؤدي دورا هاما في تعزيز المراقبة الدولية المهنية للعمليات الانتخابية. وإعلان المبادئ العالمية المتعلقة بمراقبة الانتخابات ورصدها بطريقة محايدة من قبل منظمات المجتمع المدني، الذي أطلق في الأمم المتحدة في عام 2012 ويحظى الآن بتأييد 299 منظمة وشبكة، لا يزال يوفر إطارا معياريا هاما للمنظمات المشاركة في أنشطة المجتمع المدني الرامية إلى مراقبة الانتخابات بطريقة محايدة.

ثالثا - الموارد المخصصة للمساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة

28 - لا تزال تكاليف الموظفين الأساسيين في شعبة المساعدة الانتخابية تموّل بشكل رئيسي من الميزانية العادية للأمم المتحدة. ويفضل مساهمات الدول الأعضاء، واصلت الشعبة استخدام الأموال الخارجة عن الميزانية لتوفير تمويل تكميلي حيوي لتنفيذ الأنشطة الفنية، بما في ذلك تقييمات الاحتياجات والبعثات الاستشارية؛ وحفظ قائمة خبراء العمليات الانتخابية وتوسيع نطاقها؛ وتقديم الدعم إلى المنظمات الإقليمية في مجال تنمية القدرات؛ وإتاحة إيفاد الخبراء إلى الميدان على وجه السرعة بناء على طلب الدول الأعضاء. واستخدمت المنظمة الصندوق الاستئماني الذي يديره وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام ونافذة تمويل مسائل الإدارة وبناء السلام التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتنفيذ مشاريع وبرامج تتيح الاستجابة السريعة والتحفيز وتهدف إلى التخفيف من حدة النزاعات والتشجيع على إجراء انتخابات سلمية ودعم مشاركة المرأة وغيرها من الفئات الممثلة بنسب متدنية. واستخدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أموالا من خارج الميزانية في برامجها لدعم مشاركة المرأة في الانتخابات، بما في ذلك في أنشطة لمنع العنف ضد المرأة في الانتخابات. وظلت التبرعات الواردة من الشركاء مصدر التمويل الرئيسي لمشاريع المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة في الميدان، وأوكلت مهمة تنفيذها بشكل رئيسي إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي كثير من الأحيان، تُستخدم لإدارة تلك الموارد صناديق تبرعات مشتركة متعددة الشركاء أُنشئت في دول أعضاء محددة.

29 - وبهدف التصدي لتحديات التمويل المستمرة، وهي تحديات غير متصلة بالجائحة وموجودة قبلها، أُجري استعراض شامل للموارد المالية المكرّسة للمساعدة الانتخابية نفّذته شعبة المساعدة الانتخابية بالنيابة عن منسّق شؤون المساعدة الانتخابية وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتقوم المنظمة حالياً بتنفيذ توصيات ذلك التقييم.

30 - واقتضى تكييف المساعدة التي قدمتها الأمم المتحدة لتلبية احتياجات الدول الأعضاء خلال جائحة كوفيد-19 تحويل الموارد لتمويل تكاليف غير مخطط لها. واقتضى إجراء الانتخابات أثناء الجائحة في العديد من الدول الأعضاء تقديم أموال إضافية لتمويل شتى تدابير التخفيف من المخاطر. وبالمثل، فإن الاحتياجات المالية اللازمة لكي تستطيع الأمم المتحدة توفير المساعدة التقنية لدعم تلك الجهود ظلّت مرتفعة.

رابعاً - المساواة بين الجنسين والانتخابات

31 - إن عام 2020، الذي يصادف الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين والذكرى السنوية العشرين لاعتماد قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، يمثل فرصة للتفكير في العدد المتزايد من النساء المنتخبات أو المعيّنات في مناصب صنع القرار. ومع ذلك، لم يُحرز تقدم كاف نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين. وأكدت لجنة وضع المرأة في دورتها الخامسة والستين وجود علاقة تعاضد بين تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، وتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بشكل كامل وفعال ومُعجل. وشددت اللجنة على وجود ترابط بين تعزيز مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة مع الرجل ودورها القيادي في الحياة العامة والقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات.

32 - ولا تتجاوز نسب النساء ربع أعضاء المجالس التشريعية الوطنية في جميع أنحاء العالم، و 36 في المائة من ممثلي الحكومات المحلية، ولا تزال نسب تمثيلهن في المناصب القيادية في القطاع العام منخفضة أيضاً. وأسفرت الجائحة عن وجود حواجز أعاقَت مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة في صنع القرار في الحياة العامة، وزادت من تقاوم أوجه عدم المساواة القائمة.

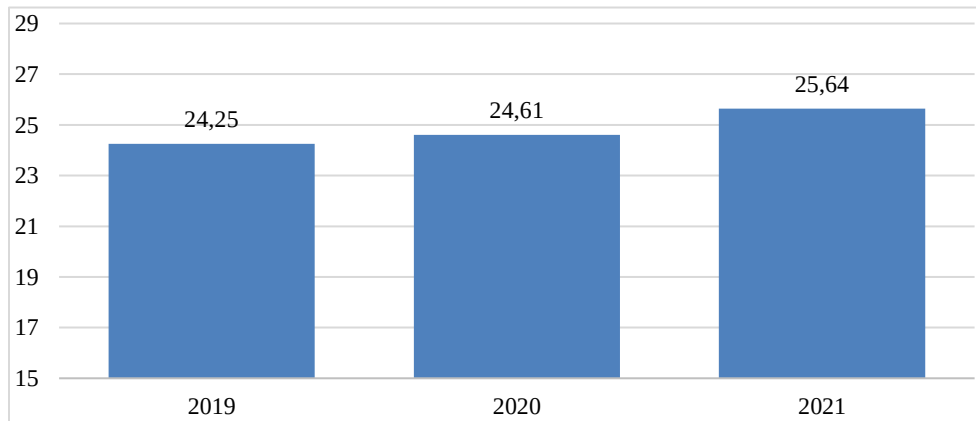
33 - وأبرزت دعوة الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان أهمية تعزيز وحماية حقوق الإنسان المكفولة للمرأة في جميع مجالات العمل بوصفها أساسية لتحقيق قيم وأهداف الأمم المتحدة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت المساواة بين الجنسين مبدأً توجيهياً رئيسياً في أنشطة الأمم المتحدة وسياساتها ومشاريعها في مجال المساعدة الانتخابية، ودعمت كيانات الأمم المتحدة المبادرات التي أسهمت في زيادة مشاركة المرأة وتمثيلها (انظر الشكل الثاني). والأمثلة التالية مفيدة لتوضيح هذه الجهود:

- قبل الانتخابات الرئاسية التي جرت في عام 2019 في أفغانستان، دعمت الأمم المتحدة السلطات الانتخابية في تقييم الحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة، وتحديث استراتيجية البلد الجنسانية، واستعراض الإجراءات الانتخابية من منظور جنساني؛
- وقبل موعد الانتخابات العامة لعام 2021 في إثيوبيا، دعمت الأمم المتحدة إجراء تدقيق في درجة المساواة بين الجنسين في مشاريع التوجيهات الانتخابية، وإدراج بيانات مصنفة حسب نوع الجنس، وإدماج عناصر جنسانية في استراتيجيات التوعية العامة، وإدماج اعتبارات المساواة بين الجنسين في منهجية تقييم مخاطر العنف الانتخابي؛

- وفي زمبابوي، دعمت المنظمة الجهود التي تبذلها اللجنة الانتخابية لوضع سياسة جنسانية وشاملة للجميع لتوجيه إدماج اعتبارات المساواة بين الجنسين في الإجراءات التنظيمية للجنة ومساعدتها على الوفاء بولايتها؛
 - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى وكوت ديفوار، أيدت الأمم المتحدة اعتماد اللجان الانتخابية استراتيجيات جنسانية؛
 - وفي الأردن، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وجمهورية مولدوفا، وقيرغيزستان، والكاميرون، ومالي، وملاوي، والنيجر وبلدان أخرى، أدركت الأمم المتحدة أن الجائحة ستزيد تعسير مفهوم مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية، فنذت مشاريع للمساعدة الانتخابية تهدف إلى تقديم المشورة بشأن تدابير التخفيف من تأثير جائحة كوفيد-19، مع إبراز تأثير هذه التدابير في الانتخابات والمرشحات والموظفات اللاتي يشرفن على الانتخابات.
- 34 - وقّدت شعبة المساعدة الانتخابية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة دعماً إلى هيئات إدارة الانتخابات في المنطقة العربية لإنشاء الشبكة العربية للمرأة في الانتخابات. وتجمع الشبكة، التي أُطلقت في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، ممثلين من المنطقة لمناقشة القضايا الجنسانية وتعزيز الممارسات الجيدة والدعوة إلى مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

الشكل الثاني

متوسط النسبة المئوية للنساء في المجالس البرلمانية الدنيا أو الوحيدة في البلدان التي قدمت فيها الأمم المتحدة مساعدة انتخابية خلال الفترة المشمولة بالتقرير



المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي.

خامسا - ملاحظات

35 - أثّرت جائحة كوفيد-19 تأثيرا كبيرا في الانتخابات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واضطرت الدول الأعضاء إلى اتخاذ قرارات صعبة بشأن ما إذا كانت ستمضي قدما في إجراء الانتخابات المقررة، على نحو يمكن أن يعرّض صحة المواطنين للخطر ويؤدي إلى انخفاض نسبة المقترعين، أو تأجيل العملية، وبالتالي حماية الأرواح ولكن مع احتمال خلق حالة من عدم اليقين وعدم الثقة على الصعيد السياسي. واقتضى ذلك التعامل مع اعتبارات معقدة على الصعيد القانوني والتقني والسياسي واعتبارات تتصل بحقوق الإنسان والصحة العامة. وفي البلدان ذات المشهد السياسي المستقطب أو التي كانت فيها الانتخابات جزءا من عملية سلام أو انتقال سياسي، كان اتخاذ هذه القرارات ذا طابع حساس بشكل خاص. وفي بعض الحالات، أدى الوباء إلى حواجز عرقلت أعمال عدد من حقوق الإنسان إعمالا كاملا، ولا سيما الحق في المشاركة السياسية والحق في التصويت. وأثّرت تدابير الإغلاق، والقيود المفروضة على التجمعات، وتدابير الحجر الصحي، ومتطلبات التباعد البدني، على الطريقة التي يشارك بها المواطنون في جميع أنحاء العالم في الأنشطة السياسية والانتخابية.

36 - وفي بعض الحالات، ساد شعور بالقلق من أن التدابير المتخذة لإدارة الأزمة ربما تكون قد خدمت مصالح سياسية معينة بدلا من الصالح العام، أو فرضت قيودا على الأصوات المعارضة أو قيدت الحيز المدني والمشاركة المدنية، ولا سيما مشاركة النساء والفئات المهمشة. وفي عدد من البلدان، تزامنت الجائحة مع خطاب مثير للخلافات، ومع تصاعد الأصوات الشعبوية والقومية، وخطاب الكراهية، والتحريض على العنف، والمعلومات المضللة الضارة، وأدى ذلك إلى تقادم الانقسامات وربما ساهم في تآكل الثقة في المؤسسات العامة وهياكل الحكم.

37 - وعلى الصعيد العالمي، وجّهت الأزمة الانتباه إلى هشاشة الأسس التي تستند إليها مصداقية الانتخابات، وهي الثقة في المؤسسات الانتخابية، والقيادة السياسية المتحلّية بحسّ المسؤولية، والإطار التنظيمي الذي يحظى بدعم سياسي واسع النطاق، والعمليات الشاملة للجميع وغير التمييزية التي تتيح إعطاء المواطنين صوتا مجديا. غير أن ذلك أتاح للدول الأعضاء فرصة للتفكير في العوامل التي توهن تلك الأسس، وكيفية توطيدها، وكيفية تعزيز مرونة المؤسسات والعمليات الانتخابية الوطنية.

38 - وتشجّع كل دولة عضو على التوصل إلى تفاهم بشأن كيفية اتخاذ القرارات في المستقبل لتغيير التقويمات الانتخابية أو تغيير العمليات الانتخابية تغييرا جذريا في مواجهة الأزمة، مثل التصدي لجائحة أخرى أو كارثة طبيعية أو اضطراب مناخي أو تهديد أمني مثل التطرف العنيف. وتشير الخبرة المكتسبة خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى أن القرارات التي تؤثر تأثيرا كبيرا في العملية الانتخابية ينبغي أن تتضمن في مثل هذه الظروف إجراء مشاورات واسعة النطاق مع مختلف الأطياف السياسية بهدف التوصل إلى توافق في الآراء. وينبغي اتخاذ هذه القرارات استنادا إلى معلومات تقنية وعلمية سليمة، حسب الاقتضاء، وبناء على أساس قانوني واضح. وينبغي إشراك المرأة في عملية صنع القرار، وأخذ الآثار الجنسانية في الاعتبار، وينبغي حين اتخاذ أي تدبير مراعاة تأثيره في الفئات المهمشة تقليديا والضعيفة بوجه خاص. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون أي تأجيل في الانتخابات مقترنا بجداول زمنية واضحة أو أن يكون مصحوبا باتفاق على عملية تشاورية لتحديد موعد جديد، وينبغي إبلاغ التأجيل بوضوح وإسهاب حتى يفهم الناس في مرحلة مبكرة كيف ستتأثر حقوقهم الانتخابية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون أي قيود على الحريات الأساسية متسقة مع الالتزامات المتصلة بحقوق الإنسان وأن تتوافق مع مبادئ الشرعية والضرورة

والتناسب وعدم التمييز، وأن تقتصر على مدة محددة وتخضع للموافقة والرقابة. ولا يجوز استغلال الأزمات الصحية أو غيرها من الأزمات كفرصة للانتهازية السياسية.

39 - والتجربة المكتسبة خلال الفترة المشمولة بالتقرير أظهرت مرة أخرى نفوذ المرشحين والقادة السياسيين القوي على الخطاب العام وعلى تصورات أتباعهم بشأن الانتخابات ونتائجها. فكلماتهم تنتشر على نطاق واسع بشكل خاص ويتردد صداها على الإنترنت. في الحالات المثالية، يساعد القادة على تخفيف خيبة الأمل بعد أي خسارة انتخابية ويمهدون الطريق لقبول النتائج سلمياً وأداء دور نشط وبناء في المعارضة السياسية. وينبغي لهم تجنب تأجيج نيران السخط والتحريض على الكراهية، بل والعنف، ضد معارضيه، بوسائل منها الإدلاء بتصريحات واسعة النطاق بشأن انتخابات يُزعم أنها "سُرقت". ولا تعني القيادة السياسية المتحلية بحس المسؤولية تجاهل حالات المخالفات أو الأخطاء المحتملة، أو عدم اتباع السبل القانونية لتسوية المنازعات. ولكن ينبغي للقادة أن يدركوا أن سعيهم عمداً إلى التشجيع على الشك في الانتخابات، دون أدلة ملموسة، يمكن أن يؤدي إلى تمزق نسيج العمليات الديمقراطية لمدة طويلة.

40 - وتُشجّع الدول الأعضاء على النظر في إيجاد سبل تتيح للمرشحين وغيرهم من القادة السياسيين من جميع الأطياف الاتفاق على معايير القيادة والسلوك على نحو يتسم بحس المسؤولية، أو الالتزام بها طواعية، أثناء العمليات الانتخابية، بما في ذلك فيما يتعلق بالأنشطة الإلكترونية. ويمكن أن يشمل ذلك، على سبيل المثال، تعهدات باتباع وتشجيع السلوك الإيجابي على الإنترنت؛ والرجوع إلى مصادر تم التحقق منها توفر معلومات انتخابية صادرة عن السلطات الانتخابية القائمة، مثل المعلومات عن مواقع الاقتراع وأهلية الناخبين؛ واتباع السبل القانونية حصراً للطعن في المخالفات المزعومة، دون الإدلاء بتعليقات شاملة حول عمليات احتيال محتملة لا تستند إلى أدلة داعمة؛ والامتناع عن خطاب الكراهية والتحريض على العنف، بما في ذلك مضايقة المرشحات؛ والامتناع عن نقل معلومات خاطئة أو مضللة عن علم؛ ورفض استخدام المحتوى الإلكتروني المحرّف أو المعدل، وكذلك المواد الرقمية المسربة أو المسروقة؛ وشجب الأعمال التي تتعارض مع تلك الالتزامات. والأمم المتحدة على استعداد، بناء على الطلب، لدعم جهود وضع مدونات قواعد سلوك أو صياغة تعهدات سياسية يجب تطبيقها أثناء الانتخابات.

41 - وليس القادة السياسيون وحدهم الذين لهم دور في التصدي لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من المنصات الإلكترونية لأغراض ضارة، بما في ذلك استخدام وسائل الذكاء الاصطناعي الآخذة في التطور. وتُبدل بالفعل جهود مشتركة عبر القطاعات بمشاركة الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص - بما في ذلك شركات وسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا - وفرايد المواطنين. ويمكن لكل من هذه الجهات المعنية أن يساهم في التصدي لنشر المعلومات المضللة عمداً، والتهديدات على الإنترنت، وخطاب الكراهية، والتدخل باستخدام سبل التلاعب. فعلى سبيل المثال، يمكن للحكومات أن تتصدى لخطاب الكراهية بسن قواعد تنظيمية وقانونية تحقق توازناً دقيقاً مع الحق في حرية التعبير والحق في الحصول على المعلومات، مع الامتناع في الوقت نفسه عن فرض تدابير رقابة وقيود متعلقة بالمحتوى لا تستوفي المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وتضطر السلطات الانتخابية بشكل متزايد في هذا السياق إلى أداء دور في التصدي لاحتمال سوء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي خلال الانتخابات، حين تكليفها بذلك. ويمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تساهم في هذه الجهود عن طريق رصد الانتهاكات والمعلومات المضللة التي تنتشر على الإنترنت أثناء الانتخابات.

42 - ويمكن لشركات وسائل التواصل الاجتماعي أن تؤدي دورا في وضع سياسات لرصد أنشطة المضايقة وخطاب الكراهية عبر الإنترنت والتصدي لها بطريقة متسقة، بما يتماشى مع معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان. ويمكن أن يشمل ذلك إمكانية إزالة المحتوى الذي يشكل تحريضا على العنف أو التمييز، مع التقيد بالإجراءات القانونية الواجبة. ومن أجل التمييز بين حرية التعبير والتحريض على الكراهية، تشجّع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين على النظر في المعايير الواردة في خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية التي تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف، التي اعتمدها خبراء اجتمعوا في عام 2012 تحت رعاية مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وتشدد تلك المعايير على السياق الاجتماعي والسياسي، ومكانة المتكلم ونواياه، واحتمال وقوع ضرر.

43 - وينبغي أيضا، عملا بروح خريطة الطريق التي وضعها الأمين العام من أجل التعاون الرقمي، بذل جهود على الصعيدين الوطني والدولي للاعتراف بأهمية الحصول على التكنولوجيا الرقمية لإعطاء الفئات المهمشة والضعيفة صوتا. ولكي يتسنى سد الفجوة الرقمية، ينبغي النظر في نهج شامل يتيح وصول الجميع إلى التكنولوجيا الرقمية وتعزيز مهارات الإلمام بها وبناء القدرة على الصمود، والوعي وإبداء حسن المسؤولية في فضاء الإنترنت.

44 - وظلت التجربة المكتسبة في السنتين السابقتين تكشف الحواجز التي تعيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويتطلب تعجيل مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة في الحياة العامة تجديد الالتزام بتعزيز الأطر المعيارية والقانونية والتنظيمية. وينبغي أن تُصمّم هذه التدابير لإحراز هدف تحقيق التوازن بين الجنسين بنسبة 50/50 على جميع مستويات المناصب المنتخبة. وأظهرت التدابير الخاصة المؤقتة، مثل الحصص الجنسانية، نجاحها في زيادة تمثيل المرأة في المناصب المنتخبة حيثما كان ذلك مناسباً. ويتضح من أمثلة مختلفة لوحظت في الفترة المشمولة بالتقرير أن لآليات الإنفاذ الفعالة الكفيلة بضمان الامتثال الصارم أهمية حاسمة في إحداث التغييرات الضرورية والنتائج الإيجابية. وحتى في غياب المتطلبات القانونية، ينبغي تشجيع الأحزاب السياسية على ترشيح أعداد متساوية من النساء والرجال.

45 - ويتواصل ظهور أشكال جديدة من العنف والمضايقة ضد المرأة أثناء الانتخابات، وتكون أكثر شدة في أغلب الأحيان. ولا تقتصر تلك الظواهر على نظم سياسية وقانونية وثقافات ومجتمعات محددة، ويمكن أن تظهر في أوقات النزاع والسلام، وعلى جميع مستويات التنمية، وتتطلب اتخاذ إجراءات عالمية. وتذكّر الدول الأعضاء بأهمية اتخاذ خطوات ملموسة لمنع العنف ضد المرأة في الحياة السياسية والتصدي له.

46 - وتؤثر الاضطرابات المناخية والبيئية في العمليات الانتخابية - مثلما لوحظ بالفعل في عدة حالات - تأثيرا مقلقا. فعلى سبيل المثال، قد تحول الظواهر والصدمات المناخية دون وصول الناخبين إلى مواقع الاقتراع أو إلى مناطق بأكملها. وقد تؤدي آثار التغيرات المناخية والبيئية، والكوارث الطبيعية، إلى تشريد السكان، وخلق صعوبات قانونية وسياسية وتشغيلية تؤثر سلبا في قدرة الأفراد المتضررين على ممارسة حقهم في التصويت. وحيث إن أنماط المناخ والدورات الموسمية تتيح قدرا من إمكانية التخطيط لمواجهة الآثار التي يحتمل أن تضرّ بالعمليات السياسية والسكان، فإن الدول الأعضاء مدعوة إلى النظر في التوصل إلى فهم الآثار والمخاطر المناخية المحتملة فهما يستند إلى البيانات. ولقد اتخذ بعض الدول إجراءات بالفعل في هذا الصدد. وتشجّع الدول أيضا على الاتفاق، عن طريق مشاورات واسعة النطاق وبالتنسيق مع السلطات الانتخابية، على وضع خطط تشغيلية لحالات الطوارئ وإجراء تعديلات محتملة على التشريعات الانتخابية لمعالجة هذه السيناريوهات. وإن إنجاز ذلك في سياق أقل استقطابا، قبل أن تتشأ

أزمة ما، يمكن أن يساعد على تيسير التوصل إلى توافق في الآراء في التعامل مع الحالات المحتملة التي قد تؤثر في الحق في التصويت وتؤدي إلى انقسامات سياسية. وإضافة إلى ذلك، وبما أن الانتخابات يمكن أن تترك أثرا بيئيا، تُشجّع الدول الأعضاء أيضا على النظر في خيارات صديقة للبيئة لتتيح إعادة تدوير أو إعادة استخدام المواد الانتخابية التي لا تتسم بالحساسية.

47 - والشفافية والمساءلة عنصران أساسيان في الحفاظ على ثقة المواطنين في الانتخابات. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت هناك حالات، أو تصورات، بأن بعض المرشحين وأعضاء الأحزاب السياسية الساعين إلى الحصول على مناصب عامة يتمتعون بميزة غير مبررة، مثل إساءة استخدام موارد الدولة أو استخدام التمويل المحظور. ولمعالجة هذه الممارسات بصورة منهجية، يلزم وضع إطار تنظيمي فعال مقترن بهيئات رقابة مستقلة وموارد كافية، لضمان الامتثال وإتاحة الإنفاذ. وحين وضع هذا الإطار، تشجّع الدول الأعضاء على تعزيز شفافية تمويل المرشحين للمناصب العامة المنتخبة والأحزاب السياسية والحملات الانتخابية.

48 - ولا يزال هناك انفصال بين مبادئ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والحالات الفعلية التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة، بما في ذلك في سياق القيود القانونية المفروضة على المشاركة السياسية. وتذكّر الدول الأعضاء بالمتطلبات الخاصة لدى الأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم الأشخاص الذين يعانون من إعاقات بدنية أو نفسية أو عقلية أو حسية، وبضرورة اتخاذ خطوات لتمكينهم من المشاركة في الانتخابات. وإن التشاور المباشر مع الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم، حسب الاقتضاء، يمكن أن يساعد على تشجيع المشاركة في هذه الجهود وتحقيق تغيير مجدي، نظرا لدورها في تحديد الاحتياجات والمساهمة في السياسات التي تؤثر في حقوق هؤلاء الأشخاص. وينبغي أيضا التنويه بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتقليل الحواجز التي تحول دون مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية. فعلى سبيل المثال، إن التغييرات التي أدخلت في تشريعات إسبانيا وكولومبيا في الآونة الأخيرة تكفل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ممارسة أهليتهم القانونية بإلغاء الوصاية، وترفع بذلك قيودا ثقيلًا مفروضا على المشاركة السياسية. ويشترط القانون على الأحزاب السياسية في شيلي وقيرغيزستان أن تضم أشخاصا من ذوي الإعاقة إلى قوائم مرشحينها في العمليات السياسية. وفرضت جائحة كوفيد-19 تحديات إضافية على المشاركة في الانتخابات. فبعض تدابير الصحة والسلامة التي نُفذت بهدف التصدي لهذه الجائحة أدت إلى تقييد إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة إلى مراكز الاقتراع. وفي الوقت نفسه، أجريت تعديلات تشغيلية أخرى ذات تأثير إيجابي، مثل بدء العمل بنظام التصويت بالبريد وإبداع بطاقات التصويت في صناديق اقتراع موضوعة على حافة الرصيف، على نحو يزيد قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة على ممارسة الحق في التصويت. وتشجّع الدول الأعضاء على النظر في السبل التي يمكن لهم من خلالها الإبقاء على ترتيبات التصويت الشاملة للجميع مع توفير ضمانات مناسبة لنزاهة الانتخابات.

49 - وذكر الاتحاد البرلماني الدولي أن نصف سكان العالم تقل أعمارهم عن 30 سنة، في حين أن 2,6 في المائة فقط من البرلمانيين في العالم ينتمون إلى تلك الفئة العمرية. وعلى نطاق أوسع، لا تشارك الشابات والشبان في كثير من الأحيان في العمليات الانتخابية بدرجة تعكس عددهم ومساهماتهم المحتملة. واتخذت مجموعة من التدابير أدت إلى زيادة مشاركة الشباب في الحياة العامة، من بينها تخصيص حصص للشباب في قوائم المرشحين، ومواءمة سن التصويت مع الأهلية، وزيادة فرص حصول السياسيين الشباب على التمويل وفرص بناء القدرات. ومع ذلك، لا تزال هناك حواجز، لا سيما بالنسبة للشابات، الممثلات

بنسب منخفضة والمهمشات بشكل غير متناسب. وفي بعض الأحيان، وسعياً إلى المشاركة بشكلٍ مُجدٍ، كان الشباب عرضة للانخراط في الحملات الانتخابية بأنشطة وتكتيكات تتسم بالشراسة تحت تأثير جمعيات الشباب الحزبية. وهذه الأفعال تقوّض قيمة مساهمات الشباب الموضوعية وتهتمّشهم بعيداً عن عمليات صنع القرار. وتشجّع الدول الأعضاء على استكشاف السبل التي يمكن من خلالها التواصل مع الشباب، بما يشمل استكشاف وسائل مبتكرة، من أجل إيجاد فرص إيجابية لمشاركتهم في الانتخابات.

50 - ويوجد في جميع أنحاء العالم نحو 370 مليون نسمة من أبناء الشعوب الأصلية، وتواجه عدة مجتمعات أصلية عوائق متنوعة تعيق مشاركتها في الحياة السياسية. ويمكن أن تأخذ العقبات شكل عدم الإدراج في قوائم الناخبين، فضلاً عن صعوبات الحصول على بطاقات ناخبين ومعلومات للناخبين بلغات أبناء الشعوب الأصلية والوصول إلى أماكن الاقتراع. وثُبِّحت الدول الأعضاء على النظر في سبل زيادة مشاركة الشعوب الأصلية في العمليات الانتخابية لتمكينها من ممارسة حقوقها الانتخابية ممارسة كاملة بوصفها أعضاء في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين، على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

51 - ويؤدي المجتمع المدني دوراً أساسياً في دعم الانتخابات الموثوقة والشاملة والسلمية. وسلّمت الجمعية العامة في قرارها 158/74 بأهمية المراقبة الوطنية للانتخابات ومساهمتها في زيادة نزاهة العمليات الانتخابية وتعزيز ثقة الجماهير ومشاركتها في الانتخابات، والتقليل من احتمالات حدوث اضطرابات بسبب الانتخابات. وتشمل مساهمات المجتمع المدني الهامة الأخرى التوعية المدنية وتنقيف الناخبين، ورصد العنف الانتخابي، والإصلاح الانتخابي. وطوال فترة انتشار الجائحة، أدّى المجتمع المدني دوراً هاماً في تعزيز شفافية العمليات الانتخابية وخضوعها للمساءلة، والدعوة إلى توفير معلومات دقيقة عن الانتخابات في الوقت المناسب، وتشجيع تدابير التصويت الآمنة والشاملة للجميع، ومراقبة الانتخابات، في وقت كانت فيه جهود المراقبة الدولية مقيدة في كثير من الأحيان. وسلّم الأمين العام في دعوته إلى العمل من أجل حقوق الإنسان بالمساهمات التي قدمت عن طريق المشاركة النشطة التي أبدتها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، على الرغم من الشواغل التي أثّرت بشأن تقلص الحيز المدني. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لحماية قدرة المجتمع المدني على دعم العمليات الانتخابية والمشاركة فيها دون قيود لا مبرر لها.

52 - وكما ذُكر في التقارير السابقة، واجهت مشاريع الدعم الانتخابي في الميدان تحديات في التمويل في السنوات الأخيرة رغم أن الطلب على الدعم المقدم من الأمم المتحدة لا يزال مرتفعاً. وحدثت حالات لم تستطع فيها المنظمة إطلاق مشاريع المساعدة الانتخابية أو إكمالها بسبب عدم كفاية التمويل المقدم من المانحين. ونظراً للأهمية التي توليها الدول الأعضاء للمساعدة الانتخابية وتزايد الطلب على الدعم، فلا بد من ضمان توافر موارد كافية ويمكن توقّعها بشكل أفضل لكي تستطيع المنظمة تقديم الدعم في جميع الحالات التي تصدر فيها موافقة على تقديم المساعدة.

53 - وإن انخرطت الأمم المتحدة في هذا المجال طوال الفترة المشمولة بالتقرير يؤكد مجدداً أن المساعدة الانتخابية تعمل على أفضل وجه عندما تكون جزءاً من استراتيجيات متماسكة وموحدة تجمع بين الدعم التقني والمشاركة السياسية. وواصل ممثلو الأمين العام، بمن فيهم الممثلون الخاصون والمبعوثون والمنسقون المقيمون، بالتعاون في كثير من الأحيان مع الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية، أداء أدوار استراتيجية لتشجيع مشاركة القادة السياسيين في العمليات الانتخابية، بوسائل شملت الدبلوماسية الوقائية والوساطة والمسامحة الحميدة. وإن نزع فتيل التوترات قبل الانتخابات وما بعدها، وتشجيع بناء توافق الآراء السياسي

بوسائل تشمل عمليات الحوار وهياكل السلام الوطنية، جزء من النهج الشاملة لبناء بيئات انتخابية تقضي إلى منع نشوب النزاعات وتتيح إدارتها. ويمكن أيضا أن تسهم البرامج الأوسع نطاقا المتعلقة بالحوكمة وحقوق الإنسان وبناء السلام في خفض حدة التوتر وتخفيف المخاطر أثناء الانتخابات. غير أن العنف الانتخابي يثبت في بعض الحالات تعدد وتعقيد العوامل المؤثرة في البيئات الانتخابية والحاجة إلى مواصلة التفكير في أفضل السبل لمواجهة تلك التحديات.

54 - وسعت الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى التغلب على التحديات التي فرضتها الجائحة عن طريق التكيف مع احتياجات الدول الأعضاء والاستجابة لها. ولئن كانت المنظمة قد تكيّفت مع الظروف، إلا أنها تتطلع إلى استئناف المشاركة الشخصية الكاملة في المساعدة الانتخابية حالما تسمح الظروف بذلك. وما زالت الأمم المتحدة على استعداد لدعم الدول الأعضاء في إدارة عملياتها الانتخابية عندما يُطلب منها ذلك.

المرفق الأول

المساعدة الانتخابية التي قدمتها الأمم المتحدة في الفترة المشمولة بالتقرير

الدول الأعضاء

أفغانستان*	ملاوي
ألبانيا	ماليزيا
أنغولا	مالي*
أرمينيا	المكسيك
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	موزامبيق
بوركينا فاسو	ميانمار
الكاميرون	ناورو
جمهورية أفريقيا الوسطى*	نيبال
تشاد	النيجر
شيلي	باكستان
كويت ديفوار	بابوا غينيا الجديدة
جمهورية الكونغو الديمقراطية*	باراغواي
دومينيكا	بيرو
الجمهورية الدومينيكية	جمهورية مولدوفا
إكوادور	سانت فنسنت وجزر غرينادين
السلفادور	سان تومي وبرينسيبي
إثيوبيا	جزر سليمان
غامبيا	الصومال*
غانا	جنوب أفريقيا
غواتيمالا	جنوب السودان*
غينيا - بيساو*	السودان*
غيانا	سورينام
هايتي*	تيمور - ليشتي
هندوراس	توغو
العراق*	تونس
الأردن	أوغندا
قيرغيزستان	أوزبكستان
لبنان	فانواتو
ليبيريا	زامبيا
ليبيا*	زمبابوي
مدغشقر	

* مساعدة مقدمة بموجب تكليف صادر عن مجلس الأمن.

الدول التي لها مركز المراقب

دولة فلسطين

الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

كاليدونيا الجديدة

المرفق الثاني

أمثلة عن المساعدة الانتخابية التي قدمتها الأمم المتحدة في الفترة المشمولة بالتقرير

أفغانستان*

1 - عملاً بقراري مجلس الأمن 2489 (2019) و 2543 (2020)، قدمت الأمم المتحدة مساعدة تقنية ومساعدة في مجال بناء القدرات إلى اللجنة الانتخابية المستقلة واللجنة المستقلة للشكاوى الانتخابية في سياق الانتخابات الرئاسية في أيلول/سبتمبر 2019 وسط بيئة أمنية صعبة. وكانت مجالات الدعم الرئيسية هي العمليات الانتخابية، والتربية المدنية والتوعية العامة، وتسجيل الناخبين، وتخفيف التوتر، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وزيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية. وفي الوقت نفسه، بذل الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان المساعي الحميدة، بما في ذلك بعد الانتخابات، خلال فترة طويلة من عمليات التدقيق وإعادة حساب الأصوات، والبت في الشكاوى، قبل التوصل إلى اتفاق سياسي في أيار/مايو 2020 نصّ على تقاسم التعيينات الحكومية بنسبة 50/50 بين المرشحين الرئيسيين لمنصب الرئاسة.

بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)

2 - في أعقاب الانتخابات العامة المتنازع عليها في عام 2019 وما تلاها من توتر سياسي، ساهمت الأمم المتحدة، بقيادة المبعوث الشخصي للأمين العام إلى بوليفيا والمنسق المقيم، في الجهود الوطنية لتوطيد السلام في عدة مجالات رئيسية: المساعدة الانتخابية، ورصد حقوق الإنسان، والحوار، ومنع العنف القائم على نوع الجنس. وشملت تلك الجهود أيضاً دعم سن التشريعات وضمان تسمية أعضاء جدد في الهيئة الانتخابية في كانون الأول/ديسمبر 2019. وقبل الانتخابات العامة التي جرت في عام 2020 والانتخابات المحلية التي جرت في آذار/مارس 2021، قدمت الأمم المتحدة مساعدة انتخابية تقنية إلى المحكمة الانتخابية العليا والمحاكم الانتخابية في المقاطعات، بما في ذلك فيما يتصل بالمعايير الأمنية وإبلاغ النتائج، والتوعية العامة، وتعزيز الحوار مع الأحزاب السياسية، وجماعات السكان الأصليين ووسائل الإعلام، وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، ووضع بروتوكولات التخفيف من مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

بورкина فاسو

3 - في الانتخابات العامة التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أسهمت الأمم المتحدة في تعزيز القدرة التخطيطية والتشغيلية للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة من خلال توفير الخبرة التقنية وتدريب موظفي الاقتراع وشراء المواد الانتخابية. وقدمت المنظمة أيضاً دعماً في إنشاء آلية استشارية لتمكين الحكومة وقادة الأحزاب السياسية من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التقيد بالجدول الزمني المحدد للانتخابات والمتطلبات الدستورية، على الرغم من التأخيرات الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وقدمت الأمم المتحدة أيضاً الدعم للجنة الوطنية لحقوق الإنسان لرصد حقوق الإنسان أثناء الانتخابات. وحافظ الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على قنوات الاتصال الوثيق مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، وبذل المساعي الحميدة لدعم الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات سلمية.

* مساعدة مقدمة بموجب تكليف صادر عن مجلس الأمن.

جمهورية أفريقيا الوسطى*

4 - عملاً بقراري مجلس الأمن 2499 (2019) و 2552 (2020)، قدمت الأمم المتحدة الدعم التشغيلي واللوجستي والتقني للسلطة الوطنية للانتخابات لتخطيط وإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في كانون الأول/ديسمبر 2020، فضلاً عن الدورة الثانية للانتخابات التشريعية التي جرت في آذار/مارس وأيار/مايو وحزيران/يونيه 2021. وقّدت الأمم المتحدة هذه المساعدة بفصل جهد متكامل بذلته بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ووفرت المنظمة الأمن أثناء الانتخابات، واشترت مجموعات لوازم وقائية من جائحة كوفيد-19، ووظّفت 4 000 فرد نشرتهم في جميع أنحاء البلد حين تسجيل الناخبين وإجراء عمليات الاقتراع لتوعية الناخبين لسبل منع انتشار جائحة كوفيد-19 ولضمان الالتزام بقواعد التباعد البدني. ودعمت الأمم المتحدة أيضاً إنشاء خط اتصال مباشر مخصص للمرشحات، استخدم كآلية إنذار مبكر واستجابة عاجلة. وساهمت المساعي الحميدة التي بذلها الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في إجراء الانتخابات في موعدها المحدد في بيئة محفوفة بالتحديات وفي ظل التمرد المسلح وعدم الاستقرار السياسي. وساعدت لجنة بناء السلام على استمرار الدعم السياسي والمالي الدولي لإجراء الانتخابات في الوقت المناسب كجزء من أولويات بناء السلام في البلد.

إكوادور

5 - فيما يخص الانتخابات العامة التي جرت في شباط/فبراير 2021 والدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية في نيسان/أبريل 2021، قدمت الأمم المتحدة مساعدة تقنية إلى اللجنة الانتخابية والمحكمة الانتخابية في سبيل إبلاغ النتائج، والتوعية العامة، وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، ومكافحة العنف الانتخابي الجنساني، بوسائل تشمل أنشطة التوعية العامة. ورصدت المنظمة أيضاً حقوق الإنسان في السياق الانتخابي. وقّدت المساعدة الانتخابية لدعم الحصول على نتائج الانتخابات على نطاق واسع وفي الوقت الحقيقي، فضلاً عن بذل الجهود الرامية إلى استعادة ثقة الجمهور في هيئات إدارة الانتخابات.

الأردن

6 - في سياق التحضير للانتخابات البرلمانية التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، قدمت الأمم المتحدة مساعدة تقنية إلى اللجنة الانتخابية المستقلة بهدف تعزيز مشاركة الشباب والنساء في الانتخابات عبر تنظيم حملات شتى للتوعية العامة ومبادرات تدريبية على الصعيد الوطني. وفضلاً عن ذلك، دعمت المنظمة تطبيق بروتوكولات الصحة والسلامة لمكافحة جائحة كوفيد-19 في جميع العمليات الانتخابية.

كاليدونيا الجديدة

7 - بناء على الطلبات التي قدمتها حكومة فرنسا، أوفدت الأمم المتحدة خبراء انتخابيين لتقديم المشورة إلى السلطات المعنية خلال الاستفتاء الثاني لتقرير المصير، الذي جرى في تشرين الأول/أكتوبر 2020. وإضافة إلى عمليات الإيفاد الاستشارية هذه، دعمت الأمم المتحدة تنسيق جهود مراقبي الانتخابات الدوليين. وأوفدت المنظمة أيضاً فريقاً من الخبراء لتقديم تقرير إلى الأمين العام عن البيئة السياسية والجوانب التقنية لتنظيم الاستفتاء، وتضمن ذلك توصيات إلى حكومة فرنسا وأصحاب المصلحة في كاليدونيا الجديدة.

النيجر

8 - جرت الانتخابات المحلية والإقليمية في 13 كانون الأول/ديسمبر 2020، تلتها انتخابات تشريعية ورئاسية في 27 كانون الأول/ديسمبر 2020، مع تنظيم الدورة الثانية في 21 شباط/فبراير 2021. وقّمت الأمم المتحدة إلى اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة مساعدة انتخابية عن طريق توفير الخبرة التقنية في مجالات الإدارة الانتخابية، واللوجستيات والعمليات، والاتصال المؤسسي، والتتقيف المدني وتوعية الناخبين، وتدريب موظفي الاقتراع، وشراء المواد الانتخابية، وتسجيل الناخبين باستخدام البيانات البيومترية. وساهمت المنظمة في تنفيذ تشريعات تخصيص الحصص تنفيذًا فعالًا، وأدى ذلك إلى زيادة كبيرة في نسبة تمثيل المرأة في البرلمان. وحافظ الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وأصحاب المصلحة الوطنيين على قنوات الاتصال الوثيق، ونظموا بعثات لبذل المساعي الحميدة بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنظمات أخرى.

بابوا غينيا الجديدة

9 - في الفترة بين 23 تشرين الثاني/نوفمبر و 7 كانون الأول/ديسمبر 2019، أُجري استفتاء غير ملزم حول وضع بوغانفيل السياسي في المستقبل. وبناء على طلب السلطات المختصة، قدمت الأمم المتحدة مساعدة تقنية إلى لجنة الاستفتاء في بوغانفيل من خلال بناء قدرات موظفي إدارة الانتخابات وساعدت على إعداد حملات للتوعية العامة والإعلام حول الاستفتاء. ومولت المنظمة أيضًا تعيين رئيس دولي للجنة الاستفتاء ونسّقت لنشر مراقبين دوليين. وأثنى المراقبون على تنظيم الاستفتاء، واعترفت كل من حكومة بوغانفيل المتمتعة بالحكم الذاتي وحكومة بابوا غينيا الجديدة بأن العملية كانت ذات مصداقية واتسمت بطابع سلمي وعُبرت عن إرادة الشعب. وعلى النحو المطلوب في اتفاق بوغانفيل للسلام، بدأت الحكومتان في إجراء عملية مشاور بشأن نتائج الاستفتاء.

جمهورية مولدوفا

10 - جرت الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وأدت إلى انتخاب أول رئيسة للبلاد. واستجابة لطلب من الحكومة، قدمت الأمم المتحدة مساعدة تقنية إلى اللجنة الانتخابية المركزية شملت مساعدة في مجال توعية الناخبين والتربية المدنية؛ وتشجيع مشاركة النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة؛ وتطبيق نظام آلي لإدارة تمويل الأحزاب السياسية والحملات الانتخابية ووضع سجل لموظفي الانتخابات؛ وتقديم المشورة بشأن إدارة الانتخابات على نحو مأمون أثناء الجائحة؛ وتوفير دورات تدريبية على التنمية المؤسسية وتنمية القدرات لصالح اللجنة. ودعمت المنظمة أيضًا إنشاء منصة لتيسير تبادل المعلومات عن العمليات الانتخابية وحشد الدعم لصالح اللجنة.

تونس

11 - بعد وفاة رئيس البلاد بشكل مفاجئ، أجرت تونس انتخابات رئاسية مبكرة في 15 أيلول/سبتمبر 2019 ودورة انتخابات ثانية في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2019. وجرت الانتخابات التشريعية في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2019، على النحو المقرر. وبتقديم المساعدة الانتخابية التقنية، ساعدت الأمم المتحدة على تعزيز القدرات المؤسسية لدى الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري والهيئة العليا المستقلة للانتخابات، بما في ذلك قدرات التخطيط للعمليات الانتخابية. ودعمت المنظمة رصد إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن إلى مراكز الاقتراع، وأنماط العنف الجنساني، وحالة حقوق الإنسان عموماً خلال الانتخابات.

فانواتو

12 - في آذار/مارس 2020، أجرت فانواتو انتخابات برلمانية على النحو المقرر، بدعم من الأمم المتحدة، شمل تقديم المساعدة على تصميم وتنفيذ حملة إعلامية لمكافحة جائحة كوفيد-19، وشراء وتركيب أجهزة لغسل اليدين في مراكز الاقتراع. ونظراً لعدم توفر كمية كافية من معدات الوقاية الشخصية، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساعدة لتنشيط الشبكات المحلية التي اكتسبت أهمية حاسمة في شراء المعدات اللازمة وإنتاج المواد المعقمة المستخدمة أثناء العمليات الانتخابية.

خريطة الدول والأقاليم التي قدمت إليها الأمم المتحدة مساعدة انتخابية خلال الفترة المشمولة بالتقرير (1 آب/أغسطس 2019 - 31 تموز/يوليه 2021)

